الفصل الأول

حوار الحضارات
المفهوم والأبعاد

تمهيد

اتخذ الحوار بين الحضارات أهميته بعد الحرب العالمية الثانية، تحت رعاية اليونسكو وبعض المنظمات الدولية والإقليمية.

ولقد تأثر هذا الحوار في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٨٩ بالمناخ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ الذي كان سائداً في الخمسين عاماً الماضية، وقد كان حواراً في نظام دولي ثنائي القطبية بكل ما يتضمنه ذلك من معان[١]! أما بعد الأحداث الهائلة التي تسارعت منذ عام ١٩٨٩ وحتى ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١، فقد تغيرت ظروف الحوار بين الحضارات وتطبيقاته بصورة جذرية! فقد «تموضعت العلاقات الدولية في حيز من النظام الدولي الجديد المتميز بأحادية قطبية تُهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية مقابل أحادية قطبية مهيمن عليها وممثلة بالعالم الإسلامي والعربي منه تحديداً». [٢]

ونستنتج من ذلك وجود صراع حقيقي بين هذين القطبين وإن كان قائماً فعلاً، وهنا يأتي دور الفكر الحواري الحضاري لإنقاذ تلك الأزمة القائمة.

---

(١) انظر: السيد ياسين: حوار الحضارات في عالم متغير، المؤتمر الدولي حول «صراع الحضارات أم حوار الثقافات» القاهرة مطبوعات التضامن ١٩٩٧، ص٣٧.

(٢) أكرم حجازي: بين توتر الذات وحميم الآخر ثمة محاولات للعقلنة ورقة قدمت إلى ندوة حوار الثقافات التي عقدتها كلية الآداب في جامعة تعز- اليمن - عام ٢٠٠٤م.

مفهوم حوار الحضارات

يشير مصطلح الحوار إلى درجة من التفاعل والتثاقف والتعاطي الإيجابي بين الحضارات التي تعتني به، وعليه فإن الحوار لا يدعو المغاير أو المختلف إلى مغادرة موقعه الثقافي أو السياسي، وإنما لاكتشاف المساحة المشتركة وبلورتها، والانطلاق منها مجدداً. على أن الباحثين يربطون أحياناً الحوار بالحضارات ويلحقونه حيناً آخر بالثقافات أسوة بالتصنيف الكلاسيكي، الذي يجعل من الحضارة تجسيداً وبلورة للثقافة.. فالثقافة عبارة عن: عادات وتقاليد ومعتقدات المجموعات البشرية التي تمتاز بسمات مستقرة، كما أنها بمعنى آخر: مجموع الاستجابات والمواقف التي يواجه بها شعب من الشعوب ضرورات وجوده الطبيعي بما تحمله من عادات ومعتقدات وآداب وأعياد[1].. أما الحضارة فكثيراً ما تعرف بكونها التجسيد العملي لتلك الاستجابات والمواقف وهي بالتالي تنزع إلى العمومية خلافاً للثقافة التي تنزع إلى الخصوصية، كما أننا نعني بها - أي الحضارة - «ذلك الطور الأرقى في سلم تقدم الإنسان»[2].

وتعرّف أيضاً. أي: الحضارة. بأنها: مجموعة المفاهيم الموجودة عند مجموعة من البشر، وما ينبثق عن هذه المفاهيم من مثل وتقاليد وأفكار، ونظم وقوانين ومؤسسات تعالج المشكلات المتعلقة بأفراد هذه المجموعة البشرية وما يتصل بهم من مصالح مشتركة، أو بعبارة مختصرة «جميع مظاهر النشاط البشري الصادر عن تدبير عقلي»[3].

---

(١) محمد السيد رأفت: الثقافة بين الهوية والزوال- دار الشروق - مصر - ط١١١.

(٢) محمد عمارة: التراث والمستقبل، القاهرة: دار الرشاد، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص ٢١٥.

(٣) أحمد عبد الرزاق أحمد: الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٠، ص١١.

بيد أن أشمل تعريفات الحضارة ذلك التعريف القائل: «إن الحضارة تعني الحصيلة الشاملة للمدنية والثقافة؛ فهي مجموع الحياة في صورها وأنماطها المادية والمعنوية»[1].. وهو تعريف يشير إلى جناحي الحضارة، وهما: المادة والروح، حتى تلائم فطرة الإنسان، وتتجاوب مع مشاعره وعواطفه وحاجاته، كما أنه يشير أيضاً إلى عناصرها التي يمكن حصرها في[2]:

١- تصور الحياة وغايتها.

٢- المقومات الأساسية التي تقوم عليها.

٣- المنهج الذي يستوعبها.

٤- النظام الاجتماعي الخاص بها.

وبعد بيان معنى «الحوار» وتعريف مصطلح «الحضارة» فإن الباحث يرى أن «الحوار بين الحضارات» يعني:

١- تلاقح الثقافات الإنسانية بين هذه الحضارات.

٢- تفاعل سياسي متبادل بين هذه الحضارات.

٣- امتزاج اجتماعي منضبط بين هذه الحضارات.

٤- تبادل تقني وتكنولوجي بين هذه الحضارات.

---

(١) توفيق محمد سبع: قيم حضارية في القرآن الكريم: عالم ما قبل القرآن، ج١، القاهرة: دار المنار، ص٣١.

(٢) المصدر السابق ص ٦٤.

الحضارات.. صراع أم حوار

يحفل التاريخ البشري بالكثير من الشواهد الدالة على أن الصراع أحد سمات الاتصال البشري، كونه عاملاً مؤثراً في تكوين الحضارات وانتقالها، فبقدر ما كانت الحروب سبباً للدمار، فقد أدت إلى انتقال المعرفة وغيرها من مكونات الحضارة، وفي الوقت نفسه كان للعلاقات السليمة والحوار دور كبير في تحقيق التواصل الحضاري وبناء الثقافات.. وإن الشواهد كثيرة على أن الجانب الأكبر من الإنجاز الحضاري لم يكن ليتم لولا قضاء الله وقدره ثم الحوار كمنهج حضاري للتفاهم والتعايش بين الحضارات؛ مع مراعاة خصوصية كل حضارة واحترامها لمبادئ وقيم الحضارات الأخرى[1].

فالأصل في علاقات الشعوب والأمم هو التعارف والتحاور كما قال الخالق سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

ويستنتج الباحث من ذلك بطلان دعوى (صامويل هانتنجون) - صاحب كتاب صدام الحضارات - إذ يرى أن التفاعل بين الإسلام والغرب صدام حضارات[2].. وهذا الزعم عار عن الصحة؛ إذ التفاعل بين الإسلام وأي حضارة أخرى - لا سيما الغرب - قائم على الأخوة الإنسانية والشراكة المعرفية والثقافية.

---

(١) البيان المعرفي للحضارة - محمد يعقوب الناصر - دار الرشاد - مصر - ص٣٠٤.

(٢) انظر: صامونيل هانتجتون: صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ص١٦٩وما بعدها.

من الصدام إلى الحوار

«لقد كانت قيادة الدنيا، في وقت ما، شرقية بحتة، ثم صارت بعد ظهور اليونان والرومان غربية، ثم نقلتها النبوات إلى الشرق مرة ثانية، ثم غفا الشرق غفوته الكبرى، ونهض الغرب نهضته الحديثة.. فورث الغرب القيادة العالمية، وها هو الغرب يظلم ويجور، ويطغى ويحار ويتخبط، فلم تبق إلا أن تمتد يد شرقية قوية»[1].

والحق أن تاريخ العلاقات بين الحضارتين الإسلامية والغربية عرفت فترات حوار وتفاعل، وفترات صدام وتطاحن. والغزو الحديث للأمة الإسلامية جاء بالسيف والمحراث كما قال (المرشال بيجو)[2]، أو بعبارة أخرى جاء بالمدافع والنهب الاقتصادي، ثم تلاه غزو فكري، ارتكز على الثالوث المشهور: الاستعمار والتنصير والاستشراق، لأن غزو العقل يضمن له تأييد تبعيتنا له، حتى بعد انتهاء الاحتلال العسكري، وهكذا نصبح ونحن نتبنى النموذج الغربي، ونتخلى عن المرجعية الإسلامية، في مشروعنا النهضوي في الحكم والإدارة والتشريع.. وهكذا ينطلق العرب بمبادرة حوار الحضارات على غير أسس وعلى غير مرجعية؛ إذ كيف ينادون بحوار بين الحضارات وقد انسلوا من هويتهم الأصلية ومرجعيتهم الأولى..!؟

على العموم في أي حال من الأحوال ينبغي أن يكون الحوار بين الحضارات - ولاسيما الحوار بين الحضارات القوية والضعيفة وإن شئت فقل الحوار بين المنتصر والمهزوم - ينبغي أن يحكم هذا الحوار شروط وضوابط، تضمن حق الحفاظ على المرجعيات الثقافية

---

(١) حسن البنا: مجموعة الرسائل، الإسكندرية: دار الدعوة، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢هـ، ص ٦٨.

(٢) أحمد طالب الإبراهيمي: حوار الحضارات، مجلة العربي، العدد ٤٧٧، أغسطس ١٩٩٨، ص٣١.

والعقدية لكل طرف... ومن ثم يأتي دور الحديث عن ثلاث مسائل مهمة:

- المسألة الأولى: في ضوابط وأسس الحوار.
- المسألة الثانية: في شروط المحاور الغربي.
- المسألة الثالثة: في شروط المحاور المسلم.

هذه المسائل الثلاث المهمة تمثل الإطار الواقي للخصوصيات الثقافية والدينية، قال الخالق تبارك وتعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

المسألة الأولى: في ضوابط وأسس الحوار:

ويمكن أن يجمل الباحث هذه الضوابط وتلك الأسس على هذا النحو:

١- ينبغي أن يشمل الحوار كل مجالات وجوانب الحياة؛ الفكرية والسياسية والاقتصادية والفنية والأدبية..

٢- ألا يقوم على الروح التنصيرية، بل على المبدأ الذي قاله الخالق: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

٣- تفعيل البيان العالمي لحقوق الإنسان، وتعميمه، لا تخصيصه..![1]

٤- أن يحترم الحوار المرجعيات والخصوصيّات الثقافية ،والابتعاد عن التسلط وإلغاء الآخر[2].

---

(١) السيد ياسين: حوار الحضارات في عالم متغير، المؤتمر الدول حول «صراع الحضارات أم حوار الثقافات» القاهرة مطبوعات التضامن ١٩٩٧، ص٤٠.

(٢) محمد بن قاسم ناصر بو حجام: الحوار بين الحضارات، مقال منشور على الانترنت: http: // alnadwa.net /malshar /hewar-hdarat.htm

٥- أن يتبنى قاعدة (المعرفة والتعارف والاعتراف) وينطلق منها في سبيل التقارب ومعرفة ما عند الآخر معرفة جيدة، والتعارف الذي يزيل أسباب الخلافات، ويبعد مظاهر الصراعات. والاعتراف الذي يثمن ما عند الآخر، ويقدر ما يملكه. وهو ما يعين على التقارب والتعاون[١].

المسألة الثانية: في شروط المحاور الغربي:

١- أن يلتزم الغرب بالتعددية في المرجعيات الحضارية، لأن أحادية الحضارة الغربية معناها إلغاء الحضارات الأخرى. ومنها المرجعية الإسلامية.. وإن فرض مرجعية واحدة على الشعوب كمن يفرض عليها أن تعيش على طعام واحد، ويجبرها أن تنظر بعين واحدة، ويلزمها أن تتنفس برئة واحدة! والأخطر من ذلك كله عندما يكون ذلك الطعام مسموماً، وتلك العين حولاء، وتلك الرئة مسلومة!!

٢- أن يعترف الغرب بقانون تداول الحضارات، وأن يقر أن الحضارة ليست حكراً له، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، نعم إنها اليوم ملك له كما كانت بالأمس ملكاً للحضارة الإسلامية، وكما تكون غداً لأمة جديدة، ومن ثم يصون الغرب نفسه من الوقوع فيما نسميه بدائرة الثأر الحضاري.

٣- أن يدرك أن ما يسمى بالحضارة الغربية اليوم، هو ناتج شارك فيه أجدادنا بالقسط الوافر، والنصيب الكبير[٢]، بل يعترف بفضل الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية!

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: أحمد طالب الإبراهيمي: حوار الحضارات، مجلة العربي، العدد ٤٧٧، أغسطس ١٩٩٨، ص٣٢.

المسألة الثالثة: في شروط المحاور المسلم:

١- إذا كنا نطالب الغرب بالتزام التعددية على مستوى العالم، فإنه من واجبنا أن نطبق التعددية في بلادنا، خاصة أن التعددية من أسس حضارتنا. فنحن نعلم أن الخلاف في الفروع رحمة، وأن التعددية المذهبية، أول مظهر من مظاهر التعددية في تاريخ الإسلام.

٢- أن ننطلق في مشروعنا النهضوي من مرجعية الإسلام، أي نبقى أوفياء لجذورنا العربية الإسلامية ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾[إبراهيم: ٢٤]. أما أنصار الحداثة المطلقة الذين يدعون إلى القطيعة مع العروبة والإسلام؛ فإنهم - في الحقيقة - يريدون شجرة دون جذور، شجرة اصطناعية، لا تطعم بطناً ولا تسر عيناً، ولا تطرب بحفيفها أذناً!.. لا تنال منها منفعة، باستثناء الحطب!!

٣- أن يملك الـمُحَاور المسلم تصوراً للعالم الذي يحيط به، وأن يكون ملماً بالحضارة الغربية: واقعها، تاريخها، إمكاناتها.. ثم يسعى للتفاعل معها؛ بغية فهم الطرف الآخر، في الحوار، ثم التفاهم معه.

٤- أن يكون مثالاً للخلق الصالح الصادق؛ لكي يؤثر في غيره، فلو حكَّمنا الإسلام في سلوكنا الفردي والجماعي، لأصبحنا محطَّ أنظار العالم، ومصدر إعجابه، إننا بذلك نحقق القدوة والأسوة والأستاذية.. ومن ثم ننطلق في حوارنا الحضاري إلى بناء أخلاقي عتيق[1].

يا قومنا.. إن النظام العالمي الجديد الذي تتحدث عنه وسائل الإعلام العالمية، يعني حضارة واحدة مسيطرة مانعة لما سواها..

أما النظام العالمي المنشود في فهو نظام يقوم بالفعل على المساواة بين البشر: في الفرص، في الحريات، في التقنية.

---

(١) انظر: أحمد طالب الإبراهيمي: حوار الحضارات، مجلة العربي، العدد ٤٧٧، أغسطس ١٩٩٨، ص٣٢.

الإسلام وحوار الحضارات

إن نظرية (هنتجتون) انطلقت من نظرة خاطئة للإسلام والحضارة الإسلامية والمعطيات القرآنية الضخمة، لأن الإسلام ليس في صراع إلا مع العناصر العدوانية الشريرة التي تهدد وجود الإسلام ومعتنقيه، تاركاً للجميع حرية اختيار العقيدة والفكر والمذهب وطريقة الحياة، أكد ذلك الخالق تبارك وتعالى بقوله الكريم:

﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾

[الغاشية: ٢١-٢٢].

الحوار في الإسلام:

يقول د. يوسف القرضاوي: «إننا - نحن المسلمين - نؤمن بالحوار؛ لأننا مأمورون به شرعاً. وقرآننا مليء بالحوارات بين رسل الله وقومهم، بل بين الله تعالى وبعض عباده، حتى إنه سبحانه حاور شر خلقه: إبليس».

ولهذا نحن نرحب بثقافة (الحوار) بدل ثقافة الصراع سواء بين الحضارات أم بين الديانات. ولا نوافق على منطق المثقفين الأمريكيين مثل (هنتجتون) الذي يؤمنون بحتمية الصدام بين الحضارات، وخصوصاً بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. فلماذا لا تتفاعل الحضارتان وتتكاملان، ويقتبس كل منهما من الآخر ما تفوق فيه؟ وماذا نريد نحن من الغرب؟

إننا نريد من الغرب أن يتحرر من عقدة الخوف من الإسلام، واعتباره الخطر القادم، (الخطر الأخضر) كما سماه بعضهم، وترشيحه ليكون العدو البديل بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الذي سماه (ريجان) إمبراطورية الشر! كما نريد من الغرب أن يتحرر من عقدة

الحقد القديمة الموروثة من الحروب التي سماها الغرب (صليبية) وسماها مؤرخونا (حروب الفرنجة).

فنحن أبناء اليوم لا بقايا الأمس، ولسنا الذين بدأنا هذه الحروب، بل نحن من شنت عليهم. ونريد منه كذلك أن يتحرر من نظرة الاستعلاء، التي ينظر بها إلى العالم نظرة السيد إلى عبده، فهذه النظرة من شأنها أن تثير الآخرين وتستفزهم[1].

نعم نريد منه أن يستمع لكلام العقلاء منهم عن الإسلام، أمثال (سير: ت.و. أرنولد) لاسيما في كتابه: «الدعوة إلى الإسلام»[2]. الذي تحدث فيه عن خصائص الحوار الحضاري في الإسلام..!

وهكذا فإن الإسلام مع دعوته للحوار وأمره به - إذ هو سنة الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام - ينادي الغرب وأمثالهم أن ينظروا بعين الحيادية والتجرد من الهوى إلى تعاليم الإسلام ونصوصه الصريحة في الأمر والدعوة إلى الحوار والتفاعل بين الشعوب والحضارات.

الإسلام ودوره في تعزيز الحوار بين الحضارات:

تحدث عن هذا الدور المستشرق (سان سيمون) عن جانب من جوانب هذا الدور التعزيزي للإسلام في كتابه «علم الإنسان» بقوله:

---

(١) د. يوسف القرضاوي: الحوار بين الإسلام والنصرانية، موقع الإسلام أون لاين، ركن الإسلام وقضايا العصر، بتاريخ ١٣/ ٨/ ٢٠٠٥.

(٢) انظر: سيد قطب: معركة الإسلام والرأسمالية، القاهرة: دار الشروق، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص٨٩.

«إن الدارس لبنيات الحضارات الإنسانية المختلفة، لا يمكنه أن يتنكر للدور الحضاري الخلاق الذي لعبه العرب والمسلمون في بناء النهضة العلمية لأوربا الحديثة»[1].

أما (أوجست كونت) فقد أدرك قدرة الإسلام في التعامل واحتواء جميع العقول والفلسفات والأفكار الإنسانية.. وعبّر عن ذلك بقوله: «إن عبقرية الإسلام وقدرته الروحية لا يتناقضان البتة مع العقل كما هو الحال في الأديان الأخرى؛ بل ولا يتناقضان مع الفلسفة الوضعية نفسها؛ لأن الإسلام يتماشى أساساً مع واقع الإنسان، كل إنسان، بما له من عقيدة مبسطة، ومن شعائر عملية مفيدة!»[2].

أما (شبرل) عميد كلية الحقوق بجامعة «فيينا»، فيقول في مؤتمر الحقوق سنة ١٩٢٧: «إن البشرية لتفتخر بانتساب رجل كمحمد (صلى الله عليه وسلم) إليها، إذ رغم أميته استطاع قبل بضعة عشر قرناً؛ أن يأتي بتشريع سنكون نحن الأوربيين أسعد ما نكون؛ لو وصلنا إلى قمته بعد ألفي سنة»[3].

إن الإسلام هو دين الحوار والاعتراف بالآخر، وهو شريعة تطوير القواسم المشتركة بين الإنسان وأخيه الإنسان، وإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق ذلك بما يساعد على العيش بسلام وأمن وطمأنينة، ويحفظ الإنسان من أن يحيا حياة الإبعاد والإقصاء ونكران الآخر.

---

(١) انظر: رشدي فكار: نظرات إسلامية للإنسان والمجتمع خلال القرن الرابع عشر الهجري، القاهرة: مكتبة وهبة، ط١، ١٩٨٠م، ص٣١

(٢) انظر: المصدر السابق، ص٣٢.

(٣) عبد الله ناصح علوان: معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية، القاهرة: دار السلام، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص١٥٥

لهذا أمر الإسلام بالحوار والدعوة بالتي هي أحسن، وسلوك الأساليب الحسنة، والطرق السليمة في مخاطبة الآخر. قال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥].

على هذه الأسس يرسي القرآن الكريم قواعد الحوار في الإسلام على أساس الحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن، إنه منهج حضاري متكامل في ترسيخ مبادئ الحوار بين الشعوب والأمم. «ومن الملاحظ على التعبير القرآني المعجز في الآية: أنه اكتفى في الموعظة بأن تكون (حسنة)، ولكنه لم يكتف في الجدال إلا أن يكون بالتي هي (أحسن). لأن الموعظة - غالباً - تكون مع الموافقين، أما الجدال فيكون - عادة - مع المخالفين؛ لهذا وجب أن يكون بالتي هي أحسن. على معنى أنه لو كانت هناك للجدال والحوار طريقتان: طريقة حسنة وجيدة، وطريقة أحسن منها وأجود، كان المسلم الداعية مأموراً أن يحاور مخالفيه بالطريقة التي هي أحسن وأجود»[1].. وقال تعالى أيضاً:

﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

فالحوار ممكن لأن هناك قواسم مشتركة، وهناك مجال للتفاهم والتقارب، وهي الإيمان بما أنزل على المسلمين وغيرهم، فالمصدر واحد وهو الله. فليتعارفوا وليعرفوا بعضهم، ومن ثم فليتقاربوا وليتعاونوا على ما هو صالح لهم جميعاً. فالقرآن يعطينا

---

(١) د. يوسف القرضاوي: خطابنا الإسلامي في عصر العولمة، القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص٤٠، ٤١.

أسلوب بدء اللقاء والحوار، وكيف نستغل نقط التلاقي بين المتحاورين. فيبين الأصول التي يمكن الاتفاق عليها ويركز على ذلك، يقول تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

ثم يبين الإسلام نوع العلاقة التي يجب أن تسود المسلمين وغيرهم.. إنها علاقة التعاون والإحسان والبر والعدل. فهذا هو الحوار الحضاري والعلاقة السامية، قال تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة ٨].

«وتلك القاعدة في معاملة غير المسلمين هي أعدل القواعد التي تتفق مع طبيعة هذا الدين ووجهته ونظرته إلى الحياة الإنسانية، بل نظرته الكلية لهذا الوجود، الصادر عن إله واحد، المتجه إلى إله واحد، المتعاون في تصميمه اللدني وتقديره الأزلي، من وراء كل اختلاف وتنويع»[1].

ومن ثم يتبين للباحث مدى العمق الإسلامي لمفهوم الحوار بشكل عام، ولمفهوم حوار الحضارات بشكل خاص.

الإسلام يرفض المركزية الحضارية:

الإسلام كدين وحضارة عندما يدعو إلى التفاعل بين الحضارات ينكر (المركزية الحضارية) التي تريد العالم حضارة واحدة مهيمنة ومتحكمة في الأنماط والتكتلات

---

(١) سيد قطب: في ظلال القرآن، القاهرة دار الشروق، ط٢٥، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ج٦، ص٣٥٤٤.

الحضارية الأخرى، فالإسلام يريد العالم (منتدى الحضارات) (متعدد الأطراف)، يريد الإسلام لهذه الحضارات المتعددة أن تتفاعل وتتساند؛ في كل ما هو مشترك إنساني عام. وإذا كان الإسلام ديناً عالمياً وخاتم الأديان، فإنه في روح دعوته وجوهر رسالته لا يرمي إلى تسنّم (المركزية الدينية) التي تجبر العالم على التمسك بدين واحد.. إنه ينكر هذا القسر عندما يرى في تعددية الشرائع الدينية سنة من سنن الله تعالى في الكون، قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨]. وقال أيضاً: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨].

إن دعوة الإسلام إلى التفاعل مع باقي الديانات والحضارات من رؤيته إلى التعامل مع غير المسلمين الذين يؤمنون برسالتهم السماوية، فعقيدة المسلم لا تكتمل إلا إذا آمن بالرسل جميعاً: قال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

بيد أنه لا يجوز أن يفهم هذا التسامح الإنساني الذي جعله الإسلام أساساً راسخاً لعلاقة المسلم مع غير المسلم على أنه انفلات أو استعداد للذوبان في أي كيان من الكيانات التي لا تتفق مع جوهر هذا الدين، فهذا التسامح لا يلغي الفارق والاختلاف، ولكنه يؤسس للعلاقات الإنسانية التي يريد الإسلام أن تسود حياة الناس، فالتأكيد على الخصوصيات العقائدية والحضارية والثقافية، لا سبيل إلى إلغائه كما أن الإسلام لا يريد لهذه الخصوصيات أن تمنع التفاعل الحضاري بين الأمم والشعوب والتعاون فيما بينها. هذا، والقول بأفضلية حضارة على أخرى هو قول متهالك، فمن يستطيع إثبات أن هذه

الحضارة أفضل من تلك أو أغزر ثقافة أو حكمة وإنسانية وتسامحاً، ولا يوجد في الواقع أي مقياس أو معيار نقيس به هذه الأفضلية في كل الجوانب؟ إن شرط ازدهار هذه القيم في أي حضارة يرتبط أساساً بمدى قدرتها على التفاعل مع معطيات الحضارات الأخرى ومكوناتها وبالتالي الاعتراف بهذه الحضارات ومحاورتها وقبول تعددية الثقافات وتفهم مفاهيم وتقاليد الآخرين، واعتبار الحضارة الإنسانية نتاجاً لتلاقح وتفاعل هذه الحضارات لا صراعها فيما بينها أو استعلاء بعضها على البعض الآخر. والحضارة الإسلامية منذ نشوئها وتكونها لم تخرج عن هذا الإطار التواق إلى التفاعل مع الحضارات الأخرى أخذاً وعطاءً، تأثراً وتأثيراً.

لقد حمل العرب قيم الإسلام العليا ومثله السامية وأخذوا في نشرها وتعميمها في كل أرجاء الدنيا، وبدأت علمية التفاعل بينها وبين الحضارات الفارسية والهندية والمصرية والحضارة الأوروبية الغربية فيما بعد، ومع مرور الزمن وانصرام القرون نتجت حضارة إسلامية جديدة أسهمت في إنضاجها مكونات حضارات الشعوب والأمم التي دخلت في الإسلام، فاغتنت الحضارة الإسلامية بكل ذلك عن طريق التلاقح والتفاعل، وكانت هي بدورها فيما بعد عندما استيقظت أوروبا من سباتها وأخذت تستعد للنهوض مكوناً حضارياً ذا بال أمدّ الحضارة الأوروبية الغربية بما تزخر به من علوم وقيم وعطاء حضاري متنوع. الشيء عينه يمكن قوله عن الحضارة الغربية التي لم تظهر فجأة، بل تكونت خلال قرون كثير حتى بلغت أوجها في عصرنا الحاضر وذلك نتيجة التفاعل الحضاري مع حضارات أخرى هلينية ورمانية وغيرها، وبفعل التراكم التاريخي وعمليات متفاعلة من التأثر خلال التاريخ الإنساني الحديث.

إن أكبر دليل على أن الحضارة الإسلامية لم تسع في أي وقت من الأوقات إلى التصادم مع الحضارة الغربية كما ينذر بذلك أصحاب نظرية الصدام الحضاري هو

أن العرب والمسلمين لم يضعوا في أي زمن من الأزمان صوب أهدافهم القضاء على خصوصيات الحضارة الغربية وهويتها الحضارية، كما نجد الفكر العربي والإسلامي قد اتجه بانفتاح وقوة صوب التراث الغربي للاستفادة منه وتطويره، لقد كان هنالك فعلاً استجابة سريعة للحضارة العربية الإسلامية في تفاعلها مع الحضارة الغربية، وهذا ما لا نلمسه في الحضارة الغربية التي لا تسعى إلى الاستفادة من تراث ومعطيات الحضارات الأخرى[1].

وهكذا يجب أن يعتقد العالم أن الإسلام بطبيعته يساعد على نهوض الحضارات الأخرى، بحيث يتحول العالم إلى منتدى حضاري يحقق التعددية الحضارية، لا المركزية التسلطية.

---

(١) انظر: حسن عزوزي: الإسلام وترسيخ ثقافة الحوار الحضاري، مقال منشور على الإنترنت، بتاريخ ١١/٨/٢٠٠٥م.

الغرب وصراع الحضارات

لغرب والبحث عن عدو

إن الحضارة الوحيدة القائمة بمنجزاتها القيمية والمادية والمهيمنة هي الحضارة الغربية بلا منازع والتي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية. أما الحضارات الأخرى فقد انزوت. ومع أن بعضها يحاول النهوض إلا أن الحضارة الإسلامية تعتبر اليوم أضعف الحضارات دون أن يقلل هذا من كونها واحدة من أكبر الثقافات العالمية والإنسانية، بل «لم ينهزم الإسلام المتحدى المحاور بمبادئه الرصينة الخالدة... عبر التاريخ»[1].

ولعلها مفارقة غريبة أن تُستهدف الحضارة الإسلامية وهي على هذا النحو من الضعف والتراجع، فلماذا؟

مع بداية تفكك المنظومة الشرقية وعشية انهيار الاتحاد السوفياتي همس (جورجي أباتوف) ـ مستشار الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف ـ في أذن مسؤول أميركي بالعبارة التالية: «إننا نصيبكم بخطب جلل فنحن نجردكم من العدو»..

ولم يكن (آباتوف) مخطئاً «فقد أيده لاحقاً (صموئيل هنتنغتون) في مقالته (تآكل المصالح الأميركية) التي تضمنت جملة اعترافات من أهمها الاعتراف بفقدان التوجه الأميركي المصلحي في غياب العدو»[2].

أما (إداورد جيريجيان) مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق لشؤون الشرق

---

(١) رشدي فكار: لمحات عن منهجية الحوار والتحدي الإعجازي لإسلام في هذا العصر، القاهرة: مكتبة وهبة، ط١، ١٩٨٢، ص٥٥.

(٢) أكرم حجازي: الثقافة العربية في زمن العولمة، القاهرة/ دار قباء ١٩٩٩، ص ٩٣.

الأدنى فقد قال بوضوح بأن: «الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة الباقية، والتي تبحث عن إيديولوجية لمحاربتها؛ يجب أن تتجه نحو قيادة حملة صليبية جديدة ضد الإسلام»[1] وهو التعبير نفسه الذي استخدمه (بوش الابن) في بداية الحملة الأمريكية الجديدة على العالم الإسلامي، والتي بدأت بأفغانستان[2] والعراق.. يتخلل ذلك الاستعداد والتهديد لغزو كل من سورية وإيران.. وكلهم من الدول (الإسلامية).

الغرب والخطاب التنصيري:

غالباً ما يصبغ هذا الخطاب الغربي بصبغة تنصيرية سافرة كمحاولة لتدمير الإسلام..! نعم.. وهذا واضح بجلاء في المقولة الشهيرة لمسيو «شاتليه»؛ إذ يقول:

«لا شك أن إرساليات التبشير تعجز عن نزع العقيدة الإسلامية من نفوس منتحليها، ولا يتم ذلك ببث الأفكار التي تتسرب مع اللغات الأوربية، لتمهد السبل - في بداية الأمر - للوصول إلى إسلام مادي»[3].

هذه هي أول مراحل العملية التدميرية للإسلام، وهي استخدام التنصير كوسيلة لتفريغ الإسلام من مضمونه، بحث يصبح إسلاماً مادياً في رأي (المسيو شاتليه) خالياً من الروح.. وبعد أن يصل الإسلام إلى هذه المرحلة المادية، تأتي المرحلة التالية في خطة

---

(١) انظر: محمد حسنين هيكل: حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، الفصل العاشر كله، تحت عنوان: قوة تبحث عن هدف ص ٢١٥.

(٢) أكرم حجازي: مصدر سابق ص٩٣.

(٣) توفيق محمد سبع: قيم حضارية في القرآن الكريم: عالم صنعه القرآن، ج٢، القاهرة: دار المنار، ص٢٥٥.

(مسيو شاتليه)، فيقول: «سوف يمضي غير وقت قصير حتى يكون الإسلام في حكم مدنية محاطة بالأسلاك الغربية، ولا ينبغي أن نتوقع من جمهور العالم الإسلامي، أن يتخذ له أوضاعاً وخصائص أخرى؛ إذ هو تنازل عن أوضاعه وخصائصه الاجتماعية، لأن الضعف التدريجي في العقيدة الإسلامية وما يتبعه من الانتفاض والاضمحلال الملازم له؛ سوف يقضي بعد انتشاره في كل الجهات إلى انحلال الروح الدينية من أساسها»[1].

وهكذا ينتهي الشق الثاني من الخطة المقدسة بتدمير الجانب الروحي في الإسلام. ولا ننسى أبداً الدور العظيم الذي يقوم به مجلس الكنائس العالمي - وهو ربما أعلى سلطة مسؤولة عن التنصير، إذ يحشد الآلاف من المربيات من أجل التنصير - كما يقول رئيس إرسالية التنصير في الشرق الأوسط: «إن مجلس الكنائس العالمي أرسل الآلاف من المربيات والخادمات والممرضات والأطباء والمهندسين لدعم خطة لتنصير المسلمين عام ألفين»[2].

هم مصرّون إصراراً مستميتاً على أن يتحول المسلمون إلى نصارى، ولذلك استخدموا حتى: المربيات، والخادمات، والممرضات، والأطباء، والمهندسين، ويقول هذا المسؤول: «إن هؤلاء الذين أرسلوا قد اتخذوا الوسائل والأسباب التي تمهد لهم التوغل في جزيرة العرب!»[3].

---

(١) توفيق محمد سبع: قيم حضارية في القرآن الكريم: عالم صنعه القرآن، ج٢، ص٢٥٥.

(٢) انظر: أحمد سما يلوفيتش: فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ١٣٥، وانظر: سلمان بن فهد العودة: وسائل التنصير، مقال منشور على موقع العودة - الإسلام اليوم.

(٣) انظر: أحمد سما يلوفيتش: فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر، ص ١٣٦.

العدو الإستراتيجي:

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية اجتمع قادة حلف شمال الأطلسي وناقشوا أوضاع ما بعد الحرب وزوال الحرب الباردة وأصدروا بياناً يتحدث صراحة بالنص عن كون الأصولية الإسلامية هي العدو الاستراتيجي القادم للحلف وبالتالي للحضارة الغربية. ومن الواضح أن الولايات المتحدة تبحث عن عدو وهذا مطلب طبيعي لدولة عظمة تسعى لأن تحافظ على يقظتها وفاعليتها. ولكن أن ترى في الإسلام تهديداً مباشراً يعادل التهديد الشيوعي لها وللحضارة الغربية فهي مسألة تدعو للتأمل خاصة أن الحاجة إلى عدو مفترض ينبغي أن يتميز بطابع المنافسة والندية كما يكون جديراً بالدعوة. وعليه يذهب البعض إلى توصيف الحالة القائمة بغياب فعلي لأي صراع بين الحضارات سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية لا سيما وأن الحضارة الغربية هي الوحيدة والسائدة في العالم. ولكن في واقع الأمر أن أحد الطرفين المعنيين بالصراع تستحوذ عليه رؤى دفينة كافية لاستنبات بذور الصراع وإثارة الشكوك والفزع والتحريض ضد الإسلام. فبالنسبة للمفكرين الغربيين وقد عبر عن أطروحاتهم الكثير من مشاهيرهم نجد (روبير فيدرين) وزير الخارجية الفرنسي السابق يعترف بوضوح لا لبس فيه بوجود صراع حضارات فعلي؛ متسائلاً:

«كيف ننكر وجود صراع بين الإسلام والغرب حين تظهر معالمه للعيان بألف طريقة وطريقة، موغلاً بجذوره في التاريخ»[1]. أي أنه صراع عميق لا يسهل تداركه في يوم وليلة.. ولهذا يعمل الغرب بكل إمكاناته ومؤسساته على احتواء العرب والمسلمين حضارياً حتى تختم دورات هذا الصراع بانتصار حاسم ونهائي[2].

---

(١) أكرم حجازي: مصدر سابق ص ١١١.

(٢) محمد عمارة: العرب والتحدي، القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص ٢٨٤.

أما (برنارد لويس) فيحذر من بعث جديد للحضارة الإسلامية على ضعفها حين يقول: «ظل الإسلام لقرون طويلة أعظم حضارة على وجه الأرض - أغنى حضارة، وأقواها، وأكثرها إبداعاً في كل حقل ذي بال من حقول الجهد البشري. عسكرها، أساتذتها وتجارها.. كانوا يتقدمون في موقع أمامي في آسيا وأفريقيا وأوروبا، ليحملوا ما رأوه الحضارة والدين للكفار البرابرة الذين كانوا يعيشون خارج حدود العالم الإسلامي... ثم تغير كل شيء فالمسلمون بدلاً من أن يغزو الدول المسيحية ويسيطروا عليها، صاروا هم الذين تغزوهم القوى المسيحية.. وتسيطر عليهم مشاعر الإحباط والغضب لما عدوه مخالفاً للقانون الطبيعي والشرعي»[1].

ويعلق (جعفر شيخ إدريس) على أطروحة برنارد هذه بالقول: إن «قادة الحضارة الغربية يخشون على حضارتهم من كل بادرة إحياء لتلك الحضارة التي كانت سائدة. ومما يزيد من خوفهم قول المختصين منهم في التاريخ الإسلامي، إن للإسلام مقدرة عجيبة على العودة كلما هزم»[2].

لعله لهذا السبب تحديداً غالباً ما جرى التساؤل عن مصير الحضارة الغربية إذا ما تقدم الإسلام ونهضت الحضارة الإسلامية، وهو ما عبر عنه بوضوح لا لبس فيه كل من (برنارد لويس) و(فوكوياما) و(هنتنجون) من أن الإسلام عدو صريح للحضارة الغربية بكل منظوماتها وقيمها ومنجزاتها، وأن المسلمين لديهم ميل طبيعي للعنف والعدوانية والانتقام من الغرب، وأن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي ما زالت عصية على الاحتواء الغربي وعلى الحداثة[3].

---

(١) أكرم حجازي: مصدر سابق ص ١١١.

(٢) أكرم حجازي: مصدر سابق ص ١١٣.

(٣) أكرم حجازي: مصدر سابق.

والحق أن هؤلاء الذين يتهمون الإسلام والمسلمين بالعنف والعدوانية بهذه الصورة المجحفة، وأن الإسلام قد انتشر بحد السيف؛ يصورون المسلمين باعتبارهم «جماعة من قطاع الطرق، لا أصحاب دعوة شريفة حصيفة»[1].

الغرب والإسلام.. فجوة تفاهمية:

القيادات الغربية - في أغلب الأحيان - تشكل فكرتها عن الإسلام من خلال المرجعيات الاستشراقية الشريرة المعادية للإسلام..

ومن أشهر هذه المرجعيات: المستشرق (ديلاس أوليري)، و(الأب لامانس).. أضف فوق ذلك اللوبي الصهيوني -المحرك الفعلي للنظام الأمريكي-.

إن هؤلاء الباحثين المستشرقين يعطون لصناع القرار الغربي صورة وقحة عن الإسلام والعروبة، إنهم «يحرفون آيات القرآن، ويحذفون من كتب المسلمين، ما لا يروق لهم، ويخلطون الآيات بأبيات الشعر، ويجعلون الأحاديث النبوية من كلام بعضهم، وما تحرجوا قط من اقتطاع جملة واحدة من نص طويل ليبنوا عليه ما يتخيلونه»[2]. ومن ثم يخرجون بأبحاث تقدم لصناع القرار الغربي على طبق من ذهب، كنتائج علمية بحتة.. لقد ألف (لامانس) تاريخاً مختصراً للشام لم يذكر فيه للإسلام ولا للعرب محمدة، مدة ثلاثة عشر قرناً ونيفاً، ومما أورد فيه من الأفكار السخيفة: «أن العربي أثبت خلال الفتوحات أنه جبان

---

(١) فهمي هويدي: مواطنون لا ذميون: موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين، القاهرة: دار الشروق، ط٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص٢٢٨، والكلمة تنسب للشيخ محمد الغزالي.

(٢) علي حسن الخربوطلي: المستشرقون والتاريخ الإسلامي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م، ص١٠٩.

ضعيف الجندية لا يفكر في غير المغانم... وأن الحروب الصليبية تمثل بسالة الأوربيين»[1].

أما (ديلاس أوليري) فقد أتى بالذئب من ذيله؛ إذ يرى -أي ديلاس أوليري- أن «المسلمين أخذوا الفقه الإسلامي من القانون الروماني القديم»[2].

ويرد الباحث على مقولة هذا المستشرق بمقولة (إيزكو انساباتو) إذ يقول: «إن الشريعة الإسلامية تفوق في كثير من بحوثها الشرائع الأوربية، بل هي تعطي للعالم أرسخ الشرائع ثباتاً!»[3]. بل إن المؤرخ الإنكليزي (ويلز) يقول: «إن أوربة مدينة للإسلام بالجانب الأكبر من قوانينها الإدارية والتجارية»[4].

الأعجب من ذلك كله مقولة المؤرخ الفرنسي المخضرم (سيديو)، التي يقول فيها: «إن قانون نابليون منقول عن كتاب فقهي في مذهب الإمام مالك هو «شرح الدردير على متن الخليل»[5]!!!

وهذا يدل على أن الفقه الإسلامي وأصوله مفخرة من مفاخر الحضارة الإسلامية، وحيث دفع حقد هذا المستشرق (أوليري) إلى تأليف بحث استقرائي ضخم ليثبت في مؤخرته -بجرة قلم- أن الفقه الإسلامي مسروق من الحضارة الرومانية (العظيمة). أأدركتم عظم الفجوة والجفوة بين الإسلام والغرب على أرض الواقع!

---

(١) المصدر السابق، ص ١١٠.

(٢) المصدر السابق ص ١١٢.

(٣) عبد الله ناصح علوان: معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوربية، القاهرة: دار السلام، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص١٥٥.

(٤) المصدر السابق ص ١٥٦.

(٥) المصدر السابق ص ١٦٠.

الحضارات: الواقع والآمال

اعتقد أن ثمة التباساً في المصطلح نفسه. فصدام الحضارات أو صراع الحضارات تعبير زائف، لأن الذي يتصارع أو يتصادم هو المصالح وليس الحضارات. ولو عدنا إلى تاريخ الحروب والصراعات التي جرت بوسائل وأشكال متنوعة، منذ أن تكوّنت المجتمعات البشرية إلى اليوم، لوجدناها تعبيراً عن مصالح متضاربة لم يتمكن أصحابها من التوفيق بينها.

ويعمد بعض الباحثين إلى استخدام مصطلح بديل، هو (حوار الحضارات) كما في هذا البحث، رغبةً منهم في جعل العلاقة بين الأطراف المتصارعة أو الطرفين الرئيسين المتصارعين علاقة أكثر تحضّراً و «إنسانية»، لأن الحوار هو طريق التفاهم انطلاقاً من الاعتراف بالآخر ومصالحه. لكننا إن أمعنّا النّظر في مصطلح (حوار الحضارات) فسنجده كسابقه التباساً وزيفاً، فالذي يتحاور هو الثقافات وليس الحضارات. والعودة إلى تاريخ الثقافة الإنسانية، بتنوعها وغناها تؤكد أن القانون الأكثر أهمية في العلاقة بين الثقافات هو قانون الحوار وتبادل التأثير، أما القانون الأكثر أهمية في العلاقة بين الحضارات فهو شيء آخر سنتطرق إليه بعد قليل.

فمصطلح (صراع الحضارات) يخلط بين الحضارة والمصالح.

ومصطلح (حوار الحضارات) يخلط بين الحضارة والثقافة.

وعلى أساس اعتقادنا هذا، فإن الحضارة بريئة من كل الحروب والويلات التي نجمت عنها، أو ارتكبت باسمها، لأن الحضارة لا تفرض فرضاً، ولا تترسخ أو تنمو أو تنشر بالقوة، فالفرض والقوة هما من وسائل المصالح، أما الحضارة فلها وسائل أخرى.

إن السعي إلى فرض (الحضارة) بالقوة ليس من الحضارة في شيء، بل هو تغليف للمصالح بغلاف تمويهي مضلل.

كما أن العلاقة بين الثقافات علاقة متعددة الأوجه جوهرها الحوار كما قلنا، وهذا ما

يميزها من العلاقة بين الحضارات. فحوار الثقافات قد يجري بين متجاورين، أي بين تيار ثقافي وتيار ثقافي آخر معاصر له، أو بين ثقافة شعب وثقافة شعب آخر. وقد يكون الحوار بين الحاضر والماضي، فيناقش مثقفو عصرنا ثقافة عصر سابق، ومثال ذلك اهتمام المثقفين العرب في العقود الأخيرة من القرن العشرين بالتراث، أو بثقافة عصر النهضة. وأهم وجوه الحوار هو حوار الثقافة مع الواقع، فجدل (الثقافة - الواقع) هو طريق تدقيق الأفكار وتطويرها وإغنائها، وهو ما يمنح الثقافة روحها الشعبي الحيّ وسماتها الواقعية.

العلاقة بين الحضارات تحكمها قوانين أخرى:

يمكن لقارئ التاريخ وتطور الحضارة الإنسانية أن يجد أنها تتألف من:

١- الاستمرارية. ٢- التراكمية. ٣- التمثلية. ٤- الحلولية. ٥- العمومية.

وأقصد بكلمة (قانون) في هذا السياق الصفة الملازمة للحضارة والتطور الحضاري. فلأنها صفة ملازمة لكل حضارة عبر التاريخ، وللتقدم الحضاري، ارتفعت إلى مرتبة القانون الذي لا يمكن تجاهله عند دراسة أية حضارة أو جانب من جوانب الحضارة.

* وسأعرض ما أقصده بكل قانون من هذه القوانين بكثافة وإيجاز:

أ - **الاستمرارية:** فالحضارة الإنسانية سلسلة لا انقطاع فيها ولا توقف، وليس هناك ما يمكن أن نسميه فراغاً حضارياً. قد ينتقل مركز الحضارة، أو بؤرتها الأكثر توهجاً من مكان إلى مكان، فيستنتج الدارس المتسرع أن المجتمع الذي كان يحتضن هذا المركز قد انحط أو تدهور، بينما هو في الحقيقة قد فقد الدور المركزي في الحضارة وسبقه مجتمع آخر، لم يعد هو القمة بل وجدت قمة أخرى خلفته وراءها فبدا هو سفحاً، أي أنه لم يعد هو من يعطي العالم الحضارة بل صار آخذاً، لم يعد هو نقطة التوهج والإشعاع بل صار المستضيء بإشعاع غيره، أو العاكس له. في الحضارة لا أحد يتوقف أو يتراجع، الكل

يسير إلى الأمام، «لأن البشرية تتقدم ثقافياً ومادياً، لكن ثمة من يسبق غيره فيغدو هو المركز، أو فلنقل: ثمة من ينتزع المركز الأول مع وجود مراكز أخرى».[1]

ب - **التراكمية**: لا حضارة تبدأ من الصفر، ولا مجتمع يسير في طريق غير مسبوق في مدارج الحضارة، فكل إنجاز هو إضافة لتراث الإنسان الحضاري، وكل حضارة ينتجها شعب ما أو تطغى في عصر من العصور هي حلقة جديدة تغني ما قبلها وتؤسس لما بعدها.

وحين قلنا - في القانون السابق - إن مركز الحضارة (أي قمتها) ينتقل من مكان إلى آخر، فهذا يعني أن المجتمع الذي صار مركزاً قد حقق إنجازات جديدة ركمها إلى ما كان سابقاً، وتجاوز بها السقف الذي وصلت إليه الحضارة في المركز السابق، وذلك نتيجة ظروف وشروط متعددة قد يكون الخوض فيها صعباً في هذه الصفحات.

والتراكمية قانون لأن كل مستوى حضاري هو نتيجة للتراكم الممتد امتداد تجربة الإنسان، ولأن أي إنجاز لا يدخل تاريخ الحضارة إلا إذا كان ممهداً لإنجاز آخر.

ج- **التمثُّلية**: فالحضارة الجديدة - والجدة نسبية - لا تكون استمراراً ولا تراكماً إلا إذا تمثلت الحضارة السابقة واستوعبت كل ما فيها. إنها تتعامل معها تعامل الجسد مع ما يفد إليه من غذاء، يفكك ويحلل ويحول ويمتص ويطرح.

وبرغم أن تمييز المفيد من الضار يقع في نطاق النسبية أيضاً، فثمة ما يجمع منتجو الحضارة - أي محققو الاستمرارية والتراكمية والتمثل - على أنه مفيد وصالح لأن تؤسس عليه إنجازات جديدة.

---

(١) إدوارد سعيد: الاستشراف، المعرفة، السلطة، ترجمة كمال أبوديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ١٩٨١م، ص٨٩.

د- **الحلولية**: فإذا كانت التمثلية قانوناً يحكم فعالية الحضارة الجديدة التي لا تكون جديدة حقاً ومركزاً للإشعاع العالمي إلا بتمثل ما قبلها، فإن الحلولية هي القانون الذي يحدد فعالية الحضارة السابقة ويمنع عنها الموت. إنها تحل فيما بعدها حلولاً مكوناً، أن تغدو عناصرها الإيجابية من مكونات الحضارة الجديدة، لا بوصفها ركائز مستقلة أو مختلفة، وإنما بوصفها قديماً لم يعد موجوداً بذاته بل انحل في الجديد وحل به فتماهيا.

هـ- **العمومية**: فالحضارة لا تكون حضارة إذا انحصرت إنجازاتها في إطار مكاني معين واقتصر نفعها على شعب دون آخر. وبغض النظر عن دوافع صانعي المنجزات الحضارية، فإن هذه المنجزات سرعان ما تعم العالم. ولا يكفي تفسير انتشار منجزات الحضارة على نطاق عالمي بأنه يحقق لمنتجيها أرباحاً كبيرة، فهذا أمر طبيعي وتحصيل حاصل كما يقولون، لكنه يعبر عن حقيقتين أخريين:

- أولاهما: إن هذه المنجزات هي حاجة إنسانية.

- وثانيهما: إن إنتاجها هو حصيلة تراكم جهد إنساني ومستوى حضاري شاركت فيه - عبر التاريخ - شعوب وشعوب وحضارة إثر حضارة.

فالعمومية بهذا المعنى تعني التكامل، تكامل الحاجة والإنجاز، وتكامل الإسهام والانتفاع، وتكامل جهود السابق واللاحق.

هذه باعتقادي قوانين العلاقة بين الحضارات، وهي تعمل معاً، لا يغيب واحدٌ منها في حقبة أو بؤرة، ولا سيما في المراحل الانتقالية من قمة حضارية أو أخرى.

وبتلمس هذه القوانين ومعرفة فعلها، نجد أن العلاقة بين الحضارات ليست علاقة صدام أو صراع، ولا علاقة حوار.

وانطلاقاً من هذه القوانين يمكن تحليل صلة الحضارة بالعولمة على النحو التالي:

علاقة الحضارة بالعولمة:

سأضع جانباً كل الشعارات التي تصاغ وتلقى هنا وهناك، جاعلة من العولمة عدوّاً للشعوب ومولداً للشرور والمصائب، مذكراً بما قلته منذ قليل عن براءة الحضارة من كل الحروب والويلات التي هي نتاج المصالح الضيقة. وسأقول إن الحضارة لا يمكن إلا أن تكون عالمية النزعة، متجاوزة الحدود الجغرافية والإثنية. وبالتالي، فإن كل حضارة هي معولمة بالضرورة في محتوياتها وأمدائها وأشكالها.

«إنها معولمة المحتويات، لأنها عالمية المصادر، وحصيلة الاستمرار والتراكم والتمثل والحلول.

ومعولمة الأمداء، لأنها عالمية الانتشار.

ومعولمة الأشكال، لأنها تلبس في كل مجتمع لبوساً مناسباً، متكيفة مع الواقع ومفرداته».[1]

هذه الجوانب لعولمة الحضارة يمكن تلمّسها في كل الحضارات السابقة، وما من حضارة ظلت محصورة في إطار منتجيها الضيق.

لذلك، اعتقد أن تسميات هجائية من نوع حضارة العولمة، أو سياسة العولمة، أو ما في هذا المعنى، هي تسميات زائفة. فالعولمة مرافقة للحضارة عبر التاريخ، وإذا كنا نراها اليوم على نحو جلي وفاقع، فلأن وسائطها صارت أكثر فاعلية وسرعة ومردوداً. ويمكن على أساس هذه الوسائط أن نقبل فقط تسمية (عصر العولمة) أو (زمن العولمة)، بمنطق سحب الحامل (الوسائط) على المحمول (العولمة).

---

(١) أحمد الجهيني: الإسلام والآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ٢٠٠٤، ص ١٥٣.

علاقة الحضارة بالأديان:

من الأخطاء الفادحة التي يقع بها كثير من الباحثين والمهتمين، ربط الحضارات بالأديان. وقد تجلى هذا الوهم عند من أطلق نظرية صراع الحضارات (هنتنغتون) ذاته، وعند الكثير من الباحثين الكبار. ولعل الهدف من ذلك - عند من يعون ما يطرحونه ويرمون إلى غايات معينة - هو اختراع موضوع للصراع، يكون ستاراً يخفي الصراعات الواقعية الحقيقية حول المصالح وحول السعي للسيطرة على العالم.

ليس إنتاج الحضارة أو الإسهام في التراكم الحضاري من مهمات الدين، أي دين كان. ولو عدنا إلى التاريخ لوجدنا أن المعتقدات الدينية التي سادت بين بناة الحضارات كانت متنوعة إلى درجة كبيرة، وقد نجد أن كل منجز حضاري ما كان ليتحقق لولا إيمان من يخطط ويبدع ويشرف بالعلم، واعتماده عليه. قد يكون القرار ببناء الأهرامات ناتجاً عن معتقد ديني، لكن بناءها الشامخ العظيم الذي وصل إلى حد الإعجاز هو نتيجة لعقول آمنت بالعلم وتركت معتقداتها الدينية جانباً وهي تخطط وتبدع، ونتيجة جهد إنساني صبور إلى حد الإعجاز أيضاً، بذله عاملون يمتلكون القوة والمهارة. كل المنجزات الحضارية الأخرى، صينية كانت أم فارسية أم إغريقية أم رومانية أم أمريكية أم عربية أم أوروبية... هي نتاج العلم والعقول المبدعة التي كانت تعمل في مجالات البناء الإنساني واضعة المعتقدات الدينية جانباً. «وقد نجد في تجربة الشعوب وهي تسهم في تشييد صروح الحضارة الإنسانية ما يؤكد أن فصل الدين عن النشاط العلمي والاقتصادي والسياسي كان - في معظم الأحيان إن لم نقل دائماً - شرطاً من شروط التقدم

الحضاري»[1]. ولعل الحضارة الحديثة التي كان مركزها في القرون الماضية أوروبياً، ما انطلقت واندفعت هذا الاندفاع الهائل لولا ذلك الفصل الذي وضع النشاط الدنيوي في يد البشر، وأطلق حرية التفكير والتعبير والإبداع، معتمداً مبادئ علمية ما كان الدين ليقبل ببعضها، وفي طليعتها مبدأ الشك.

«لقد أقام العرب حضارة عظيمة، شمخت واحتلت مركز الصدارة العربية عدة قرون (القرون الميلادية السابع والثامن والتاسع والعاشر) والقراءة المتبصرة لتلك الحقبة تدل على أن الخلفاء الأمويين والعباسيين الذين مثلوا السلطة الدينية والدنيوية، كانوا في الممارسة العملية وفي إدارة الشؤون السياسية والثقافية، يطبقون عملياً مبدأ فصل الشؤون الدينية عن الدنيوية، ويطلقون حرية النقل والبحث والتفكير، سعياً إلى جعل مجتمعهم العربي الإسلامي الجديد الممتلك لكل مقومات النهوض والإبداع الحضاري يستوعب (يتمثل) كل المنجزات الحضارية السابقة، السريالية والهندية والفارسية واليونانية والمصرية وغيرها، لتكون منجزاتهم (استمراراً وتراكماً) في سلم الحضارة الإنسانية، ولتكون قادرة على الحلول فيما بعدها من الحضارات».[2]

وإذا كانت الحضارة غير مرتبطة بهذا الدين أو ذاك، لأنها ليست نتاج نشاط ديني أصلاً، فمعنى ذلك أن نظرية (هينتنغتون) وما يماثلها أو ينتج عنها باطل في باطل، وأن الصراع لا يمكن أن يكون بين أديان، بل على المرء أن يبحث عن المصالح الكامنة في كل صراع، وإن غلف هذا الصراع بالغلالة الدينية. ولعل الحروب الصليبية (حروب الفرنجة على الشرق العربي) مثال ساطع الدلالة على ذلك، فالفرنجة الذي جاؤوا إلى بلادنا رافعين

---

(١) موسى عبدالله الواحد: البعد الحضاري للأديان القديمة، دار نينوى، العراق ٢٠٠١م، ص ٨٣.

(٢) عادل حسين: نحو فكر عربي جديد، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥، ص ٧٣.

الصلبان، كانوا غزاة توسعيين، غسل أسيادهم أدمغة رعاعهم وبسطائهم بشعارات دينية زائفة. وقد عبرت غزواتهم برغم فشلها الحربي في النهاية عن بدء الاستيقاظ الأوروبي بعد قرون من السبات، كما عبرت عن تفاقم عوامل الضعف العربي. ومن أهم ما يدل على زيف الادعاءات الدينية للصليبيين هو أن وحشيتهم شملت مسيحي الشرق كما شملت مسلميه، وراح ضحيتها عشرات الألوف من المسيحيين في جنوب تركيا وشمال سورية وفلسطين ذاتها.

أي صراع ديني هذا؟ إنه مصالح اقتصادية وسياسية لا علاقة للدين بها إلا بوصفه ستاراً، ولا صلة لها بقيم الأديان النبيلة.

كانت الدولة العربية في العهدين الأموي والعباسي دولة إسلامية، وكانت الدولة العثمانية إسلامية أيضاً، ولكن شتان ما بين الدور الحضاري لكل منهما. وأنا لا أقصد بالطبع تفضيل شعب على آخر، ولسنا - نحن العرب - أكثر قابلية للحضارة وأهلية للمساهمة فيها من غيرنا بل إن الحضارة العربية ذاتها هي نتاج العرب وغير العرب، ومن غير المنطقي أن ننسب الحضارة الإسلامية العريقة والعظيمة فقط للعرب.

الشرق الأوسط الكبير صدام أم حوار؟

تزامن طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير مع المسمى الأمريكي لفرض المشروع الإمبراطوري على المنطقة من خلال الدعوة إلى إعادة هندسة الشرق الأوسط التي اعتبرت الحرب على العراق هي أول مراحلها.

لقد اعتبر منظرو تيار المحافظين الجدد أن الحرب الأمريكية على الإرهاب هي الحرب العالمية الرابعة، باعتبار أن الحرب الباردة هي الحرب العالمية الثالثة، وأكدوا أن الحرب على العراق هي الخطوة الأولى ضمن مشروع إعادة هندسة الشرق الأوسط.

وقد عبر الكثير من مفكري هذا التيار عن هذا الطموح على نحو ما أوضح (ريتشارد كراوتها مر)، وهو أحد أبرز المعبرين عن هذا التيار، في شرحه لمطلب التغيير وإعادة رسم الخريطة الإقليمية للشرق الأوسط. فقد قال (كراوتها مر) أمام معهد أمريكان (انتربراير إنستتيوت): (إن الولايات المتحدة في صراع مع العالم العربي - الإسلامي مثل الصراع الذي خاضتهُ في سنوات الحرب الباردة مع العالم الشيوعي)[1]. معنى هذا «أنه يعبر عن مشروع يضع هذه المنطقة على خط مواجهة معهم، ويعتبرها بتكوينها الحالي مصدر الخطر عليهم، ومن حقهم التدخل فيها لإعادة تشكيلها بالصورة التي يرونها منزوعة الخطر من وجهة نظرهم، من خلال إعادة صياغة المجتمعات والأنظمة العربية والنظام العربي وأغلب العالم الإسلامي. لكنه يتعامل مع المنطقة أيضاً كمصدر للكسب من خلال تجيير كل ثرواتها لخدمة المشروع الإمبراطوري الأمريكي من ناحية ولخدمة الكيان الصهيوني، وذلك بالربط بين الديمقراطية والسلام».[2]

بدايات التفكير في هذا المشروع ترجع إلى عملية البحث عن صيغة أفضل للحفاظ على المصالح والأهداف الأمريكية طويلة المدى، والتي تتم من خلال تقريري الإستراتيجية الشاملة اللذين تعدهما كل من وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات كل عقد من الزمان، لرسم الخطوط العريضة للاستراتيجيات الأمريكية المستقبلية على ضوء توقعاتهم لخريطة العالم خلال المرحلة التالية.

وإذا كان هذان التقريران لم يركزا بشكل محدد على العالمين العربي والإسلامي، فإن أفكاراً أخرى أهم تم الدفع بها من خلال مساهمات عدد من أهم مراكز البحوث والدراسات

---

(١) فهد عمران: إشكالية الصراع الغربي العربي، الأردن - دار البتراء - ٢٠٠٤م - ص١٦٧.

(٢) وليد عبدالرحمن الفهداوي: البحث عن العقلانية، دار البيان- دبي، ٢٠٠٦- ص ١٠٥.

التي لها صلات قوية بمراكز صنع القرار في الولايات المتحدة. فخلال مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بدأت المشروعات تتوالى بداية بما سمي - بـ «مشروع مارشل جديد للشرق الأوسط» والمعروف باسم «الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية»، وامتداد لمشروع ديمقراطية العالم العربي وغيرهما، وكانت أغلبها تركز على ثلاثة محاور أساسية هي:

تغيير المنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً على أساس تعريف الولايات المتحدة لمصالحها في محيط هذا الشرق الأوسط الكبير. مؤسسة (راند) للأبحاث قدمت تعريفاً مهماً لهذه المصالح يشمل:

حماية بقاء إسرائيل، والتوصل لسلام في الشرق الأوسط، واستمرار تدفق النفط بسعر مناسب، ومنع قيام أنظمة قوية تعادى الولايات المتحدة في أنحاء المنطقة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والدفع بعملية إصلاح سياسي واقتصادي، ومكافحة الإرهاب.

وهناك دراسات أخرى قدمت إسهامات بشأن تلك الأهداف ووسائل تحقيقها، مثل الدراسة التي أجراها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، والتي أشرف عليها (فرانسوا هايبورج) وحملت عنوان «أي إستراتيجية نتبع من أجل شرق أوسط كبير»؟ أو مثل الدراسة التي أصدرها معهد أبحاث السياسة الخارجية والتي حملت عنوان «الشرق الأوسط الكبير عام ٢٠٠٥» والتي كتبها (آدم جار فينكل) وكتاب (زالماي خليل زاد) بعنوان «مصادر الصراع في القرن الواحد والعشرين - الإستراتيجية الأمريكية ومصادر المناطق» الصادر ضمن مطبوعات (راند) عام ١٩٩٨.

بعض هذه الدراسات يروج لمفهوم (الشرق الأوسط الكبير) باعتباره الحل الأمريكي الأمثل من منظور السلبيات والمخاوف، أي إنه الحل الأمثل لمواجهة السلبيات والمخاوف والمخاطر التي تهدد الولايات المتحدة ومصالحها وأهدافها الإستراتيجية، والبعض الآخر

يروج للمفهوم باعتباره الحل الأمريكي الأمثل لتحقيق أعلى درجات المكاسب.

«فوفقاً لمشروع معهد أبحاث السياسة الخارجية «الشرق الأوسط الكبير لعام ٢٠٠٥» الذي كتبه (آدم جار فينكل) وساهم فيه كل من (وارن رودمان) و(آن ارمسترونج) و(نورمان أوجيستن) و(جون دانس) و(جون كالفن) و(نيوت جينجريتش) و(لي هاملتون شليزنجر) وغيرهم، فإن الشرق الأوسط الكبير هو العالم العربي وإسرائيل وتركيا وإيران وآسيا الوسطى والقوقاز، وهي المنطقة التي تصادف أن تكون حاضنة لأكبر احتياطات النفط والغاز، وأن تكون مسرحاً لصراعات كل القوى الصاعدة والطموحة في العالم وهي المنطقة التي تضم أيضاً حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين ومصالح الولايات المتحدة لتأكيد وجودها ونفوذها بعد انهيار النظام العالمي القديم، وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت في العقد الأخير تمديد الوجود العسكري الأمريكي المباشر على أراضيها، بغض النظر عما إذا كان هذا الوجود سيمتد أو سيتقلص في المستقبل».[1]

الشرق الأوسط الكبير - وفق هذا المشروع أيضاً - هو المنطقة التي تشكل مصدر الأهمية ومصدر القلق في الوقت ذاته ليس بسبب الصراع العربي - الإسرائيلي فقط، ولكن أيضاً بسبب عشرات الصراعات الموازية، وهو المنطقة التي تحتوي على أعلى درجات الاستبداد السياسي والأنظمة الفاشلة غير الفعالة، وتشكل موطناً للأصولية المسلحة شديدة الخطر على الحضارة الغربية ومجتمعاتها، وهو أيضاً مركز الأنشطة الخارجة عن الشرعية القانونية وبؤر الإجرام في العالم، خاصة زراعة وتجارة وتهريب المخدرات،

---

(١) دراسات في الشرق أوسطية المعاصرة: ترجمة د. عبدالستار وليد صمادي، دار النهضة العربية بيروت ط ٢، ٢٠٠٤م.

وهو من أهم مراكز تجارة السلاح، وعلاوة على هذا كله هو أرض الصراعات الإثنية والعرقية والطائفية. والنتيجة التي يراها (آدم جارفينكل)، هي أن ترك الأمور في منطقة الشرق الأوسط الكبير إلى التطور التلقائي - أي دون تدخل لضبط التفاعلات - سيعقد الأمور كثيراً، أي إن المطلوب هو التدخل الأمريكي لضبط هذه التفاعلات من أجل درء الأخطار.

المنظور الآخر الذي يفرض الشرق الأوسط الكبير كحل أمريكي بدافع من تعميق المكاسب، يطرحه (زالماي خليل زاد) وهو من أهم خبراء الإدارة الأمريكية الحالية ومهندس الحرب الأمريكية في أفغانستان والسفير الأمريكي الحالي في العراق، فهو يستعمل تعبير «الشرق الأوسط الكبير» بوصفه يتعلق بالمنطقة ذات الأهمية المركزية للمصالح الجيوستراتيجية الأمريكية، والتي تتعرض فيها هذه المصالح للخطر، وحيث تتصاعد الصراعات ويحتاج الأمر إلى المزيد من التدخل العسكري الأمريكي.

كذلك فإن تطور الأوضاع في هذه المنطقة وتفاقم مضاعفاتها يمكن أن ينتهي - على المدى البعيد بتأثيرات سلبية بالغة ليس على أصحابها فقط وإنما على الاستقرار والازدهار العالمي وفي القلب منه المصالح الأمريكية.

ويعتقد (زالماي خليل زاد) أن تعبير (الشرق الأوسط الكبير) أصبح ضرورياً لالتقاط ونظم المحاور الأساسية التي تميز البيئة الاستراتيجية المتجانسة لهذه المنطقة، والتي تميزها عما عداها، والتي تصبح يوماً بعد يوم أكثر أهمية وذلك لتآكل الحدود الفاصلة بين أمن الشرق الأوسط والأمن الأوروبي والأمن الأوروآسيوي، هذا التآكل حدث نتيجة لتطور وانتشار التقنيات والأنظمة العسكرية الحديثة، ونمو التداخل والاعتمادية الاقتصادية والسياسية المتبادلة بين هذه المناطق، وتمدد الظواهر المختلفة مثل الإرهاب

العابر للمناطق، وتهريب المخدرات والسلاح وتدفق اللاجئين.

وقد تبلورت كل هذه المفاهيم الخاصة بـ(الشرق الأوسط الكبير) في ضرورة التدخل بحسم للقضاء على التهديدات التي قد تشهدها دول هذه المنطقة، حتى لو ظهرت عن طريق ديمقراطية حقيقية أو انتخابات حرة، مع خلق شرق أوسط أوسع بقوى مركزية أضمن مثل تركيا وأذربيجان وإيران وبهذا تم الدمج بين مشروع الرئيس (بوش)، لديمقراطية العالم العربي والإسلامي، ومشروع آخر نوقش في الكونجرس وهو مشروع السيناتور (جون ماكين) ٢٢ مايو ٢٠٠٣ والمعروف باسم قانون (التواصل والتجارة في الشرق الأوسط للعام ٢٠٠٣) أو (مشروع منطقة الشرق الأوسط الكبرى) والذي نص على أنه: من مصلحة واشنطن إيجاد شرق أوسط مستقر وأن دمقرطته من عناصر مواجهة الإرهاب، أو أن إقامة شراكة أو اتفاقيات تجارة حرة ليست بديلاً بل جزءاً من الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وقد وضع هذا المشروع شروط عضوية تتراوح ما بين شروط اقتصادية ينبغي على الدول الأعضاء إتمامها مثل تخفيض التعرفة الجمركية، وتقوية القطاع الخاص، وقيامها بإجراءات إصلاح سياسي واقتصادي، واحترام حقوق الإنسان، وتشجيع المجتمع المدني، والمحافظة على البيئة، وسن قوانين تمنع الفساد والرشوة، وألا تكون هذه الدول مشاركة في أنشطة هدامة أو معادية للأمن القومي الأمريكي والمصالح السياسية الخارجية الأمريكية، وأن تكون مؤيدة للحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي، وحرية الدين، وألا تكون أي من هذه الدول مشاركة في المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وأن تعترف بحق إسرائيل في الوجود بسلام وبحدود آمنة.

وقد التقت هذه المساعي الأمريكية مع مساعٍ أوروبية مشابهة أمكن دمجها في ورقة العمل المشتركة التي توصل إليها مركز الدراسات الأوروبية والمعهد الدولي

للدراسات الإستراتيجية التي تحمل عنوان «أي إستراتيجية نتبع من أجل الشرق الأوسط الكبير؟» وهي الورقة التي تردد أنها ضمن أوراق أخرى من مرتكزات خطة عمل أمريكية - أوروبية لصياغة مشروع (الشرق الأوسط الكبير)، أهم ما في هذه الورقة هو الدعوة إلى تقارب أمريكي - أوروبي بشأن الإعداد لمشروع الشرق الأوسط الكبير والتعامل مع المنطقة رغم كل تبايناتها وتناقضاتها باعتبارها (كتلة واحدة متداخلة)، والوعي بالمخاطر التي يتم تصديرها من هذه المنطقة وخاصة الانفجار السكاني والأزمات الاقتصادية والإرهاب، بما يستدعي التدخل لمواجهة هذه الأخطار.

وإذا كان (يوشكا فيشر) وزير الخارجية الألماني السابق قد قدم مبادرة حملت اسم ألمانيا أولاً، وجرى ترويجها باعتبارها مبادرة أوروبية فيما بعد، فإنه توافق مع المنظور الأمريكي في عمومياته، وبالذات قوله أن الخطر الأكبر الذي يتهدد أمننا الإقليمي والعالمي في بداية هذا القرن هو الإرهاب الجهادي المدمر بأيديولوجيته التوتالتيارية وبؤرته الشرق الأدنى والأوسط. إلا أن هذه المبادرة تختلف مع المنظور الأمريكي بطرح رؤية أوروبية مفادها أن التغلب على الإرهاب لا يكون بالوسائل العسكرية فقط، وإنما عبر طرح حوافز وتشجيعات في مجالات أربعة هي:

١- الأمن.
٢- السياسة.
٣- الاقتصاد.
٤- القانون والثقافة والمجتمع المدني.

ويرى (فيشر) أن تعريف الأمن في إطار مكافحة الإرهاب يشمل التحديث الاجتماعي والثقافي والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق المرأة والحكم الرشيد كما أن هذه المبادرة الأوروبية لا تستبعد الصراع العربي - الإسرائيلي كواحد من أهم الأخطار التي تهدد المنطقة. لكن الموقف الأوروبي الرسمي عبر عنه تقرير أقرته القمة الأوروبية

التي عقدت في بروكسل فبراير/ شباط ٢٠٠٤ تحت اسم «التقرير المرحلي لعلاقة الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط والشرق الأوسط» واعتمد بشكل أساسي على ورقة العمل الألمانية - الفرنسية التي عرضت على هذه القمة[1].

وحدد التقرير الهدف الرئيسي للشراكة في الترويج لمنطقة مشتركة للسلام والازدهار والتقدم، كما يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي سيعمل على المشاركة في إصلاحات داخلية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر التعامل مع الدول والنشطاء المدنيين. ويؤكد التقرير ضرورة أن تأخذ إستراتيجية الشراكة في الاعتبار تباينات دول المنطقة، ومسألة العرق، وتبني مفهوم واسع للأمن يعالج المخاوف المحلية مثل البطالة والتخلف الاقتصادي، ويشير التقرير إلى اتفاق عام على التفريق بين الدول المتوسطية التي يوجد معها نشاطات تعاون فعالة، والدول الأخرى في المنطقة التي يكون إطار العلاقات معها أقل حجماً، وبالنسبة لإستراتيجية «الشرق الأوسط الكبير» الأمريكية وغيرها من المشروعات الأمريكية يؤكد التقرير ضرورة متابعة الاتحاد الأوروبي لإستراتيجيته المتميزة مع الترحيب بإمكانية العمل والتنسيق مع الولايات المتحدة في إطار الشراكة عبر الأطلسي.

هذا التوافق الأمريكي - الأوروبي حول تأسيس شراكة حول الشرق الأوسط، تم تأكيده ولكن ضمن إطار أوسع، ضم مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى في القمة التي عقدت لهذا الغرض في جزيرة سي آيلاند بولاية جورجيا الأمريكية ٨/ ١٠/ ٢٠٠٤

---

(١) د. محمد السعيد إدريس - مشروع الشرق الأوسط الكبير وآثاره الاجتماعية والثقافية على منطقة الخليج. المؤتمر الدولي الخامس عشر للخليج الفارسي، معهد الدراسات السياسية والدولية - طهران ص٦-٧ وما بعدها - ٢٠٠٥م.

يونيو، حيث تم الميلاد الحقيقي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، ولكن بعد أن تحول من مجرد مشروع أمريكي هدفه الهيمنة الأمريكية إلى مشروع عالمي يضع أسساً لأنماط جديدة من العلاقات بين قيادة النظام العالمي وإقليم الشرق الأوسط، وتحت مسمى جديد هو (الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك مع الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا).

التداعيات الثقافية والاجتماعية للشرق الأوسط الكبير

لم يقتصر الأمر على ذلك ولكن الولايات المتحدة سمحت في الوقت نفسه إلى خلق شراكة من نوع آخر مع إسرائيل بصياغة ما سمى بـ (خريطة الهندسة السياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير)، وهي خطة جرى التباحث حولها في الأسابيع الأخيرة من عام ٢٠٠٤ وربما في تزامن مع انعقاد الدورة الأولى - لمنتدى المستقبل في الرباط بين مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين كبار. وهذه الخطة تركز على تفكيك الروابط الإقليمية بين الدول العربية، سواء كان على مستوى جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي أو الاتحاد المغاربي أو المشاريع والاتفاقيات التكاملية بين الدول العربية أو بين بعضها، لصالح ربط اقتصاديات هذه الدول بإسرائيل والولايات المتحدة، والتعامل مع توقيع مصر لـ (اتفاقية الكويز) مع إسرائيل والولايات المتحدة، وكذلك توقيع واشنطن اتفاقية التجارة الحرة المنفردة مع البحرين، والتداعيات السلبية لهذه الاتفاقية على روابط التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، على أنها مجرد مقدمات لجهود أخرى مهمة تسير في الاتجاه ذاته.

ولقد حضر الاجتماع المشار إليه في واشنطن ثلاثة من مستشاري(آرييل شارون) رئيس وزراء الكيان الصهيوني، ورؤساء الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيليون واثنان من مكتب شارون مع لجنة أمريكية تشكلت من عدد من كبار خبراء ومستشاري الأمن القومي والخارجية والاستخبارات الأمريكية، إضافة إلى عدد من مستشاري الرئيس الأمريكي جورج بوش، بهدف البحث في الخطوات التنفيذية لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير في أسرع وقت ممكن، من خلال مناقشة مذكرتين أعدتا لهذا الغرض، الأولى أمريكية أعدها (وليم تومسون) ورئيس فريق العمل الأمريكي، والثانية أعدها

(دانيال ليرانوهام) أحد مستشاري شارون المقربين، الذي ركز في ورقته عن الهندسة السياسية للشرق الأوسط الكبير على تطوير وتفعيل التغلغل الإسرائيلي والأمريكي داخل المجتمعات العربية وفي الهياكل المؤسسية وبالذات الاقتصادية منها، باعتبار أن هذا كله ضروري من أجل التطبيع الثقافي والسياسي على مستوى شعوب ومجتمعات دول المنطقة مع إسرائيل، مع التركيز على المجتمعات الخليجية.

والطموح الأمريكي - الإسرائيلي لفرض هذه الخطة الذي يركز على الاقتصاد مستهدفاً الأمن والثقافة، سوف تكون له تداعيات خطيرة على مستويات عدة، أبرزها مستقبل إطار التكامل الإقليمي، وبالذات النظام الإقليمي ونظام الأمن الإقليمي، وكذلك على مستوى مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي والدور القيادي التي تؤهل له الدولة العبرية ضمن المشروع الأمريكي للشرق الأوسط، وعلى مستوى الهوية الحضارية للعالم الإسلامي والانعكاسات الثقافية والاجتماعية لتعريض تلك الهوية للخطر.

ويتجلى الخطر على الهوية الثقافية والأوضاع الاجتماعية للمشروع الأمريكي في تركيزه على إعطاء الأولوية لما يسمى - الإرهاب الأصولي في إشارة مستترة إلى دعوة صراع الحضارات كما صاغها (صموئيل هنتجتون)، والجهود التي تبذل لصياغة ما سمى بـ (الإسلام الليبرالي)، ومن تركيزه على إعطاء الأولوية أيضاً لدعوة تمكين المرأة وإطلاق الحريات وبالذات ما يتعلق بـ (الحريات الدينية).

فبموازاة مشروع الشرق الأوسط الكبير، قامت الولايات المتحدة بناء على تفكير استراتيجي وتحليل ثقافي معمق، بصياغة إستراتيجية معرفية هدفها الرئيسي إعادة صياغة مفاهيم الإسلام الليبرالي، ودعم الجماعات الإسلامية التي تتبناه، وتشجيع المفكرين والمثقفين الإسلاميين الذين يرفعون لواءه، ومن ثم تفكيك البنية الثقافية للمجتمعات الإسلامية، وإدماجها في الإطار الأوسع للثقافة الغربية وبالذات الأمريكية.

حوار الحضارات المنشود عربياً وإسلامياً

إن هذا النمط من التفاعلات الثقافية التي تأخذ طابع التفاعلات المهيمنة يعكس اندفاعاً غربياً نحو الصدام المباشر مع الحضارة والثقافة الإسلامية على وجه الخصوص، حيث لم يحدث هذا الصدام على هذا النحو مع الحضارتين أو الثقافتين الصينية والهندوكية، لأسباب تتعلق بالواقع العربي والإسلامي، وبالذات اختلال موازين القوى وتداعي الدور والنفوذ العربي والإسلامي على مستوى النظام العالمي.

لم تنهمك المجتمعات الصينية والهندية في استجداء حوار مع الغرب مثلما فعلت المجتمعات العربية والإسلامية، بقدر ما انهمكت في بناء القوة بكافة أنواعها وصياغة النموذج الحضاري القادر على التفاعل بتوازن واقتدار مع الحضارات الأخرى.

إن حال العرب والمسلمين في الاندفاع وراء دعوة حوار الحضارات كانت أشبه بحالة استجداء القبول من طرف آخر، لا يعرف غير إملاء الشروط. لقد نسينا أن دورنا وحقنا، كمشاركين في صياغة الحضارة والثقافة العالمية، لا يتحقق بمدى سعينا للحوار ولكن بمدى قدرتنا على دفع الآخرين للسعي إليه.

لم ندرك، وكما يقول الأستاذ (محمد حسنين هيكل)، أن الحقوق ملكية أصحابها إذا استطاعوا إثبات جدارتهم بها، وليس لتواضع الآخرين للسماح لهم ببعضها، كما أننا عندما قبلنا بمنطق الحوار فإننا سلمنا بالقسمة غير العادلة، أي أننا تنازلنا عن الشراكة من أول لحظة ودخلنا في حوزة الآخرين وعلى جدول أعمالهم[1].

---

(١) محمد حسنين هيكل، صراع الحضارات - الأزمة وما حولها حتى الرسوم الدانماركية، جريدة العربي العدد ١٠٠٠/ ١٢ مارس ٢٠٠٦م.

إن تداعي منطقية حوار الحضارات في ظل الممارسات الأمريكية - الأوروبية الراهنة، وبالذات رفض الرئيس الأمريكي تقديم جدول زمني لانسحاب قواته من العراق، وقوله إن ذلك سيكون مسؤولية الرؤساء الأمريكيين القادمين والقادة العراقيين، بما يعني طول أمد بقاء تلك القوات، ثم الموقف الأمريكي - الأوروبي شديد الانفعال ضد الخيار الوطني الفلسطيني في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي فازت فيها حركة المقاومة الإسلامية حماس، وجريمة التورط في الإساءة إلى الرسول الكريم ﷺ، وأخيراً تجديد الرئيس الأمريكي لمبدئه الداعي إلى اعتماد إستراتيجية الضربات الاستباقية وبالذات ضد إيران وسورية هذه المرة، هي كلها ممارسات تكشف مدى هوان العرب والمسلمين بالنسبة للغرب، وتفرض كلها ضرورة مراجعة دعوة حوار الحضارات وفق ثلاثة مجموعات من الشروط:

- أولها: شروط تتعلق بخصائص النظام العالمي الجديد، بدعم سياسة الحوار بدلاً من الصراع.
- وثانيها: شروط تتعلق بالحوار مع الذات أولاً، وأخيراً شروط تتعلق بأسس المبادرة العربية الخاصة بالحوار.

* أولاً: فيما يتعلق بخصائص النظام العالمي فإنه من الضروري القول بأن نجاح دعوة حوار الحضارات يستلزم وجود نظام عالمي ديمقراطي غير خاضع للهيمنة، نظام يحقق العدل والحرية في العلاقات الدولية.

١ - العدل بمفهومه المركب، أي العدل القانوني عن طريق فرض احترام القانون الدولي، وتأكيد المساواة بين الدول، والعدل الاقتصادي بإقامة نظام اقتصادي عالمي عادل يدعم التنمية الشاملة والدائمة في كل دول العالم لا يخضع لشروط الاحتكارات

العالمية، والعدل السياسي من خلال وضع نهاية لسياسة الكيل بمكيالين في العلاقات الدولية، وتمكين الدول صغيرها وكبيرها من التفاعل الحر في النظام العالمي والمشاركة في صنع القرار الدولي بكفاءة وتوازن ونزاهة.

٢- والحرية بمفهومها المركب أيضاً، حرية الأفراد داخل أوطانهم، وحرية الأوطان في امتلاك سيادتها واستقلالها الوطني.

* ثانياً: فيما يتعلق بشروط الحوار الفاعل مع الذات العربية والإسلامية، وهو الحوار الذي كان يجب أن يحظى بالأولوية على الحوار مع الآخر، حوار نعرف فيه من نحن؟ وأين نحن؟ وماذا نريد؟ مثل هذا الحوار مع النفس كفيل بتأكيد الأمور التالية[1]:

١- الوعي بالحق في مشاركة الحضارة دون إقصاء أو استبعاد الجدارة بهذا الحق عن طريق دعمه بقيم العصر، وأولها روح الحرية والعلم والقانون دون العودة إلى الماضي والبحث في كهوف التراث المهجورة وليس في حدائقه الزاهرة عن قيم العصر بدعوى الخصوصية، وهو نوع من الهروب مقصود، إذ ليس هناك تصادم بين التنوع المحلي للثقافات وبين المشترك في الحضارة الإنسانية، بل هناك تفاعل وتدفق مساير بالطبيعة لحركة التاريخ.

٢- إننا في حاجة إلى فهم ودرس واستيعاب وحوار متواصل مع الدنيا كلها ولكن في معضلات الرقي والتقدم، وليس طمعاً في الاعتراف بخصوصية ثقافية ننزوي وراءها هروباً من استحقاقات الحاضر وطموحات المستقبل.

٣- تجنب فخاخ الاستدراج والاستنزاف في معارك مقصودة ومفتعلة، هدفها الإقصاء والاستبعاد للعرب والمسلمين عن المشاركة الحقيقية في الشأن العالمي.

---

(١) محمد حسنين هيكل - صراع الحضارات - الأزمة وما حولها حتى الرسوم الدانماركية - مرجع سابق.

* ثالثاً: أما فيما يتعلق بأسس المبادرة العربية للحوار مع الآخر، فيمكن أن نوجز أهم عناصرها في الأمور التالية[1]:

١- ضرورة صياغة مفهوم لتحقيق السلام العالمي، يقوم على أساس تعريف محدد للعدل، باعتباره إنصافاً إذا استخدمنا التعريف الموفق الذي صاغه فيلسوف جامعة هارفارد جون وولز في كتابه الشهير نظرية عن العدل.

٢- ولا يمكن للسلام العالمي أن يتحقق إلا إذا ووجهت سلبيات العولمة الاقتصادية بشكل حاسم. ذلك أن العولمة في الوقت الراهن تعمل لصالح دول الشمال المتقدمة على حساب دول الجنوب الفقيرة. وفي هذا المقام لا بد من إعادة التفاوض حول معاهدة منظمة التجارة العالمية، وتعديل المواد التي نصت على أحكام مجحفة بالدول النامية مما من شأنه أن يدمر بنيتها الاقتصادية على المدى الطويل.

٣- ولا بد للمبادرة أن تركز على ضرورة وضع معايير لتقنين حق التدخل السياسي، وتقديم مبادئ محددة مقترحة في ضوء الخبرة الدولية في العقد الماضي.

٤- هناك ضرورة قصوى للتمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال والإرهاب، وتقديم مقترحات لتعريف الإرهاب يمكن الاتفاق الدولي حولها.

٥- ضرورة وضع سياسات ثقافية وتنموية شاملة في البلاد العربية والإسلامية لمواجهة الفكر الإسلامي المتطرف والجماعات والمنظمات الإرهابية.

٦- أهمية صياغة سياسات ثقافية رشيدة في البلاد الغربية للتعامل مع المواطنين من أصول عربية أو إسلامية في ضوء قواعد المواطنة المعترف بها قانونياً.

---

(١) السيد ياسين، الحوار الثقافي العالمي - رؤية عربية لحوار الحضارات، دار الوفاء القاهرة، ط ٢٠٠١م، ص: ٢٨-٢٩.

٧- ضرورة وضع سياسة ثقافية للتعريف بقواعد الإسلام الصحيحة، وذلك في المجتمعات الغربية، وتوثيق الصلة مع مؤسسات المجتمع المدني في هذه المجتمعات لإبراز وجهات النظر العربية.

٨- وأخيراً ضرورة مواجهة العنصرية الغربية الجديدة من خلال التحالف الثقافي بين المثقفين العرب والمثقفين الغربيين النقديين الذين يحاربون في بلادهم التيارات العنصرية الجديدة.

٩- ومما لا شك في أن مصداقية المبادرة الحضارية العربية لا يمكن أن تتوفر إلا إذا ثبت للعالم أن المجتمع العربي ينتقل لخطوات سريعة من التسلطية إلى الديمقراطية بكل ما يعنيه ذلك من معان وانعكاسات على السلوك السياسي والاجتماعي والثقافي، في ضوء توسيع دائرة المشاركة السياسية واحترام التعددية وحقوق الإنسان.